العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة"

إعداد الباحث:

فايز سليمان حمد الجعافرة

باشراف:

الدكتور رافع عارف الخريشا

(استاذ مشارك _جامعة مؤتة)

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، وتكونت عينة الدراسة من (294) عضو هيئة تدريس من جامعة مؤتة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات فقد أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة جاء متوسطا، كما أظهرت النتائج وجود دور لقانون منع الجرائم بجميع مجالاته في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا.

وبناء على نتائج البحث فقد أوصى الباحث بضرورة مراعاة الحريات الفردية وحرية التعبير، وأن لا تستخدم القوانين التي تضييق على الحريات إلا في بعض الحالات المحدودة جدا. وإجراء أبحاث على عينات أخرى.

الكلمات المفتاحية: دور – قانون – منع الجرائم – كورونا.

المقدمة:

تعرضت البشرية منذ وجودها لموجات من الكوارث من حروب وأوبئة، وظواهر طبيعية، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات، فكانت البشرية على الدوام في حرب مع المحيط من أجل وجودها وديمومتها، وبالرغم أن الكوارث والمعيقات كانت تفوق قدرة البشرية على التصدي لها إلا أنها لم تكن تستسلم، بل تعمل جاهدة من أجل التغلب على كل ما من شأنه أن يهدد بقاءها، ولعل الأوبئة هي أكثر ما يهدد وجود الإنسانية، فكان الطاعون عدوا شرسا فتك في ملايين البشر، ووقفت الإنسانية أمامه عاجزة، فهي لا تملك العلاج ولا تعرف مصدره، ومثله الكوليرا الذي هدد مناطق العالم فافترس الكبار والصغار، وكذلك الجدري وغيرها من الأوبئة المعدية، وقد كان آخرها فيروس كارونا، الذي ما زالت البشرية تسعى جاهدة لمكافحته، فقد تجاوز عدد الوفيات النصف مليون شخص من مختلف دول العالم.

ويشهد العالم انتشارا واسعا لفايروس كورونا(كوفيد–19)، وقد ازدادت حالات الإصابة في هذا الفايروس، وارتفع عدد الوفيات إلى نسب كبيرة، مما كان له الأثر البالغ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وما زالت جائحة كورونا تترك آثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتعليمية على العالم بطريقة كبيرة، ما تسبب في شلل وتعطيل مفاصل حياة الناس، ونتج عنها مهددات وآثار نفسية، ومن أهم تلك المهددات القيود المفروضة على أفراد الأسرة وانعكاساتها النفسية والتباعد الاجتماعي في التعامل اليومي بين الأفراد بما يتعارض مع التواصل الذي يعد عملية اجتماعية مهمة في حياة الإنسان، وتشابه ظروف الحجر المنزلي بظروف العقوبات السالبة للحرية، وتغير نمط الحياة الاقتصادية، والضغط النفسي على كبار السن، والمصابين بالأمراض المزمنة(الشكير، 2020).

وقد تأثرت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل كبير بتداعيات جائحة كورونا، وعرفت الظاهرة الإجرامية أيضا في زمن الجائحة تغيرات عميقة في مظاهرها ومؤشراتها والتي تباينت بين ظواهر إجرامية عرفت تحولا في نطاقها وتفاقما في حدتها، وبين جرائم وأعمال إجرامية شهدت اختفاء أو انحصارا كبيرا في مظاهرها بفعل إفرازات الوضع الوبائي المستجد. فوفرت جائحة كورونا المناخ الملائم لانتشار وتطور عدد من الأعمال الإجرامية في عدد من الدول، فرغم حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي الذي شل الحياة العامة، إلا أن الكثير من المجرمين والعصابات المنظمة لم يتوانوا في ملائمة نشاطاتهم الإجرامية بسرعة مع تحديات الوضع

الوبائي الجديد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات بعض الجرائم، خاصة على مستوى الجريمة الالكترونية والجريمة المنظمة، وجرائم الفساد المالي والقرصنة، وبيع الكمامات والمعدات الطبية غير المشروعة، وغيرها من الجرائم المرتبطة بخرق حالة الطوارئ الصحية ونقل عدوى فيروس كورونا إلى الأشخاص(حسان، 2020).

وقد سعت دول العالم للنهوض بسيادة القانون لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والمحافظة على الأمن المجتمعي، وإن كان ذلك في الظروف الاعتيادية الطبيعية، فقد ازداد بتطبيق سيادة القانون في جائحة كورونا، للمحافظة على أمن الأفراد والمجتمع، والمحافظة على مقدراتهم، والأردن من تلك الدول، التي تمثلت القانون في تطبيق إجراءاتها الاحترازية لمكافحة جائحة كورونا، ومن القوانين المعمول بها في الأردن قانون منع الجرائم لسنة (1954) والذي ما زال مطبقاً في الأردن.

وقد شغلت الجريمة ومكافحتها اهتمام القائمين على أمن الدولة، لأن الوقاية من الجريمة ومكافحتها أساس نمو المجتمع واستقراره وازدهاره، وفي الوقاية توفير للوقت والجهد والمال، وبما أن الجريمة كظاهرة اجتماعية تسود كل المجتمعات، المتقدمة منها والأقل تقدما، فقد توجب القيام بإجراءات حديثة تقي قدر الإمكان من شر الجريمة، ومن تحولاتها، ومن تلك الإجراءات فرض القوانين الناظمة للحياة في الأردن.

مشكلة البحث

اتخذ الأردن جملة من الإجراءات الاستثنائية والاحترازية لإدارة ملف كورونا متمثلة بتغليب الصحة المجتمعية وصحة المواطن على الاعتبارات الاقتصادية، واستطاع الأردن امتصاص الصدمة الأولى لهذه الجائحة بنجاح من خلال سياسات التباعد الجسدي، وإجراءات الحظر الشامل والحجر المنزلي، والوقاية الشخصية، وغلق المنافذ والمعابر الجوية والبرية والبحرية، وإغلاق الأنشطة الصناعية والتجارية، وما زال العمل جاريا على وضع خطط مستقبلية، وتطبيق إجراءات صارمة لاحتواء التداعيات المحتملة جراء هذه الجائحة أو موجات لاحقة(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020).

وقد كان للقانون الدور الأبرز في إلزامية تطبيق أفراد المجتمع لتلك الإجراءات والقرارات الحكومية من أجل مواجهة جائحة كورنا، وذلك لتنفيذ الحظر الشامل ومتابعة إغلاقات المنشآت والمحلات التجارية، والعمل على تطبيق قرارات قانون الدفاع الخاصة بجائحة كورونا، ولم تغفل الدولة الأردنية عن متابعة تطبيق القوانين الناظمة للحياة العامة في الأردن، تلك المعمول بها داخل الأراضي الأردنية، للحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه، ومنع وقوع الجريمة من بعض الأفراد، مستغلين الحالة الوبائية والاستثنائية التي تمر بها الدولة، ومن القوانين النافذة في الأردن قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954م، الذي فوض الحاكم الإداري صلاحيات مطلقة في إصدار القرار في الحبس دون تحديد مدة زمنية ودون ضوابط، إضافة إلى أن هذا القانون في المادة (3) منه فوضت الحاكم الإداري صلاحيات تحديد الشخص الذي يعتبر خطرا على السلامة العامة، وقد جاء هذا القانون محاولة من المشرع الحد من ارتكاب الجريمة، وردع المجرمين من خلال تشديد العقوبات وتفويض الصلاحيات للحام الإداريين؛ لذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة؟

أسئلة البحث

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة؟
2. ما دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة؟"

أهداف البحث

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

3. التعرف على مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة؟
1. الكشف عن دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من جانبين هما:

أ.الأهمية النظرية:

1. أنها تعمل على سد النقص في الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. كونها تسهم في رفد المكتبة العربية بدراسة متخصصة في قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا.

ب. الأهمية العملية:

1. تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تبحث في تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا.
2. يؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توفير معلومات متخصصة في تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا.
3. تقديم التوصيات التي تستند إلى النتائج العلمية لأصحاب القرار والمسؤولين والمشرعين القانونيين ورجال القانون في الأردن.

حدود البحث

اقتصر البحث على الحدود الآتية:

الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة.

الحدود المكانية: جامعة مؤتة.

الحدود الزمانية: طبق هذا البحث خلال العام الدراسي(2022/2021).

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مصطلحات البحث

قانون منع الجرائم: يعرف القانون بأنه :مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى تنظيم علاقة الأفراد والأشخاص داخل المجتمع والمقترنة بجزاء توقعه السلطة المختصة في حالة مخالفتها. وقانون منع الجرائم هو مجموعة من القواعد القانونية التي نظمها المشرع الأردني لمنع وقوع الجريمة ويسمى (قانون منع الجرائم رقم(7) لسنة 1954) .

الجريمة: "هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عادل في نظرها، أو انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة"(الشاذلي، 2002).

فيروس كورونا (كوفيد–19): "فيروسات كورونا هي مجموعةٌ من الفيروسات تُسبب أمراضًا للثدييات والطيور. يُسبب الفيروس في البشر عدوى في الجهاز التنفسي والتي تتضمن الزكام وعادةً ما تكون طفيفةً، ونادرًا ما تكون قاتلةً مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسي ، ولا توجد لقاحاتٍ أو مضاداتٌ فيروسية موافقٌ عليها للوقاية أو العلاج من هذه الفيروسات"(منظمة الصحة العالمية، 2020). ويعرف إجرائيا بأنه: الفايروس الذي يصيب الجهاز التنفسي للإنسان، والذي تم اكتشافه في الصين في عام 2019، والذي أدى لكثير من الإجراءات للوقاية من الإصابة بهذا الفايروس، مثل التباعد الاجتماعي، والحظر الكلي أو الجزئي، والإغلاق التي شهدتها بعض القطاعات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.الجريمة

وجدت الجريمة مع وجود الإنسان، فتشكل الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية، وهي ترافق الوجود الإنساني عبر الزمن، لذا فالجريمة تعد تعبيراً للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع(الشديفات والرشيدي، 2016).

وتعرف الجريمة بأنها: "ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء"(الحسن، 2011).

وقد عرفت شرعا بأنها: "الإتيان بفعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل معاقب على تركه، وله جزاء عاجل في الدنيا وجزاء آجل في الآخرة. فالجريمة في الفقه الإسلامي تعني فعل ما نهى الله – تعالى – عنه وعصيان ما أمر الله به، وأن الأساس في اعتبار أن الفعل جريمة في نظر الإسلام هو مخالفة أوامر الدين، لأن هذه الأوامر جاءت لمصلحة الإنسانية والتطبيق للعدالة ومنع الفساد ولدحر الظلم والتعسف والطغيان"(الحلبي، 2003).

2. النظريات المفسرة للجريمة

وضعت العديد من النظريات لتفسير الجريمة وقد تتباين تلك النظريات في جوانب معينة وقد تتطابق، إلا أن المميز في تلك النظريات أنها تناسب مجموعة ليست بسيطة من الأفراد، وقد تكون ملائمة لتفسير ارتكابهم للجريمة، وذلك لأن البشر غير متطابقين في السلوكيات وردود الأفعال، حتى وإن شملتهم ذات البيئة وذات العوامل وذات الجينات.

أ.نظرية أنماط التفكير الإجرامي:

تولد تفسير أنماط التفكير الإجرامي بسبب القصور في التفسيرات التقليدية للسلوك الإجرامي، وتفترض هذه النظري في أن المجرمين لديهم طريقة مختلفة للتفكير، فالمجرمون تحركهم مجموعة فريدة من الأنماط المعرفية التي تبدو بالنسبة لهم منطقية ومتسقة في بناءهم المعرفي، ومع ذلك فهي خاطئة طبقا للتفكير المسؤول، فالشخص منتهك القانون ذو البناء المعرفي المتسق يرى نفسه والعالم المحيط به بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التي يرى بها بقية الأفراد العالم المحيط بهم. ويرى يوشيلسون وساميوف أن المجرمين الذين قامت عليهم الدراسة لديهم درجة عالية من التحكم في أفعالهم، مفضلين ذلك التفسير على الاعتقاد بأنهم مرضى أو ضحايا للبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، فهؤلاء المجرمون يحاولون توجيه اللوم على أفعالهم الخاصة إلى الآخرين، أنهم ببساطة لا يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها الآخرون، فهم كذابون متمكنون، حيث أنهم من السهل عليهم فصل الحقيقة عن الوهم، وأنهم يستخدمون الكلمات من أجل الضبط أو التحكم في الأمور وليس من أجل تمثيل الواقع المحيط بهم (منصور، 2010).

2.ضبط الذات

"تؤكد هذه النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في الانحراف السلوكي تحدث بسبب وجود الفرصة للانحراف، أو ما يسمى (فرصة الجريمة)، مع توافر سمة شخصية سمات الضبط الذاتي المنخفض. وإن الانحراف مظهر من مظاهر الضبط الذاتي المنخفض، ويعد عملاً سهلاً، وقد يحقق المصالح الخاصة بسرعة مثل(الرشوة، والسرقة، والغش، والفساد) وغيرها، تلك التي تتحقق بسرعة وسهولة دون أن يبدل الفرد جهداً، والاختلاف بين الأفراد يعود إلى مستوى ضبط الذات ووجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف، لذا تعزى الفروق بين المنحرفين وغيرهم إلى الفروقات في مستوى ضبط الذات، وإن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تظهر نتاج للتنشئة الاجتماعية الناقصة؛ حيث يفشل الآباء في مراقبة سلوكيات أبنائهم، ولا يلاحظون السلوك المنحرف عندما يحدث، ويهملون معاقبة الطفل عندما يرتكب سلوكا منحرفا، بل على العكس فإن ضبط الذات قد يؤثر في أداء الأفراد داخل المدرسة أو العمل أو الأسرة، والأشخاص ذوو الضبط المنخفض لا يميلون إلى السلوكيات المنحرفة فحسب، بل إنهم غالبا غير ناجحين في المدرسة أو العمل أو الزاج(البداينة والتوايهة والعوران، 2010). "وإن ضبط الذات المنخفض يتطور في الطفولة المبكرة ويميل للاستمرار في كافة أنحاء الحياة؛ لأنه مكون مستقر في الشخصية الإجرامية، ونتيجة للأبوة غير المؤهلة، ويعرف الضبط الذاتي بأنه: "القدرة للسيطرة على السلوك الإنساني من خلال عمل الإرادة الحرة المدعومة بالضبط والتنظيم وممارسة الوظائف التنفيذية في اتخاذ القرارات الذي يستنفذه من الأنا"(بدر، 2006). ويفسر الضبط الذاتي سيكولوجيا لدى العديد من علماء النفس بمفهوم ضبط الاندفاع أو التنظيم الذاتي والكثير من علماء النفس يفضلون استخدام مفهوم ضبط الاندفاع لأنها تشير إلى العديد من العمليات الفردية التي تستخدم لإدارة وتوجيه سلوكياتهم وانفعالاتهم، وتشير كذلك لقوة الإرادة، ويفترض لماء النفس بأن الافتقار لضبط الاندفاع يرتبط بحدود ضعف الأنا، وإن الأنا غير القادرة على إحداث التوازن بين

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

متطلبات (الهو والأنا الأعلى بتأجيل اشباعات "الهو" بما يتناسب مع الواقع هي شخصية غير قادرة على الضبط(البداينة والتوايهة والعوران، 2010). "

ويشير (البداينة، 2011) إلى أهم الصفات التي ترافق الأفراد ذوي ضبط الذات المنخفض، وهي على النحو الآتي:

1. متهورون، ومندفعون(مبدأ هنا والآن)، وهذه سمة التهور.
2. موجهون نحو المنفعة الشخصية قصيرة المدى، ونحو المهمات السهلة وهذه سمة السهولة.
3. ينزعون نحو المخاطرة، وهذه سمة المخاطرة.
4. ينزعون نحو التمركز حول الذات وهذه سمة التمركز الذاتي.
5. ينزعون للنشاط الجسدي، وهذه سمة الجسمانية
6. ينزعون لعدم القدرة على تحمل الإحباط، وهذه سمة المزاج.

العوامل المؤدية إلى ازدياد معدلات بعض الجرائم زمن كورونا

هناك بعض العوامل التي ساعدت على تنامي الظواهر الإجرامية في زمن جائحة كورونا، وتتعدد هذه العوامل وتتداخل مرتبطة إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية التي ترافقت مع الوضع الوبائي، إضافة إلى التدابير المتخذة لمحاصرة أزمة كورونا التي أثرت كثير في زيادة معدلات الجريمة، ويمكن تناول تلك العوامل كما ذكرها حسان(2020)، وهي على النحو الآتي:

1. الإقبال المتزايد على أسواق التجارة الالكترونية واللجوء إلى التعامل الرقمي للأموال والأرصدة المالية البنكية، بعد تقييد حركة التنقل وإغلاق الحدود العالمية، مما أسهم في انتشار جرائم النصب والاحتيال.
2. دفع الحجر الصحي إلى قضاء شريحة كبيرة من الأفراد ساعات طوال أمام أجهزة الحاسوب وشاشات الهاتف، واعتماد العمل والدراسة عن بعد من قبل الشركات والمؤسسات والمدارس، ما نتج عنه وقوع عدد منهم في شراك التحرش الجنسي والسرقة والاحتيال الالكتروني والعنف.
3. ساهم انتشار القلق والخوف والعزلة بين الناس في سهولة استغلالهم وتعرضهم للنصب والاحتيال.
4. تركيز المجرمين أعمالهم الإجرامية نحو المناطق النائية التي تشهد ضعف التواجد الأمني، مثل البوادي والقرى والمناطق المعزولة، إضافة إلى السطو وسرقة البيوت والشقق والمعامل والمحلات المغلقة والمهجورة بسبب الحجر الصحي وتقييد الحركة.
5. ساهمت الصعوبات التي واجهتها الأجهزة الأمنية خلال جائحة كورونا في انتشار بعض مظاهر الجريمة بعد أن وجدت هذه الأجهزة نفسها مرغمة على إعادة تنظيم نفسها على نطاق واسع لمحاصرة الفيروس ومنع المواطنين من التجمع في الأماكن العامة واحترام تطبيق الحجر الصحي، حتى لم تعد تملك الوقت اللازم لتعقب المجرمين ومحاربة الجريمة.
6. أدى تفشي فيروس كورونا في صفوف عدد كبير من السجناء إلى اضطرار عدة دول إلى الإفراج عن عدد كبير منهم خوف من تحول السجون إلى بؤر لانتشار فيروس كورونا.
7. قلة الدخل أو انقطاع الأجر عن عدد من العاملين في القطاع الخاص نتيجة الحجر الصحي مما خلق فضاء من البطالة كان لها الدور في انتشار الجريمة خاصة النصب والاحتيال.

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قانون منع الجرائم الأردني

منح المشرع الأردني الحكام الإداريين صلاحية اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الضبطية بهدف المحافظة على الأمن والنظام العام ومنع وقوع الجريمة وفقاً لنصوص قانون منع الجرائم ولا بد من التأكيد ابتداء على أن الإجراءات والتدابير الضبطية تعتبر إجراءات وقائية تستهدف حماية النظام العام من الاعتداء عليه أو انتهاكه عن طريق توقع الأحداث ومنع وقوعها حيث رأينا فيما سبق أن قانون منع الجرائم أستمد أحكامه من فكرة الضبط الإداري التي كانت سائدة في عصور قديمة وامتدت إلى العصور الإسلامية والحديثة حتى وصلت إلى الدولة الحديثة وأصبحت من أول الوظائف العامة التي اضطلعت بها الدولة الحديثة من خلال دورها في حماية المجتمع وكيانه والأسس التي تقوم عليها هذا الكيان ومن خلال هذه الفكرة أصدر المشرع أول قانون لمنع الجرائم في إمارة شرق الأردن عام (1927م) وهي آن ذاك تحت الانتداب البريطاني منح هذا القانون الحاكم الإداري سلطات قانونية وقضائية لا يجوز استئنافها إلا لدى رئيس النظار، وأثر استقلال شرق الأردن وانتهاء الانتداب البريطاني صدر الدستور الأردني لسنة (1947) حيث طلب مجلس النواب المنعقد في ذلك الحين من الحكومة إلغاء مجموعة من القوانين من بينها قانون منع الجرائم لسنة (1927) إلا أن هذا الأمر لم يتم حتى صدور الدستور الأردني لسنة (1952) وحصول العديد من التطورات الدستورية والتشريعية التي أدت إلى إلغاء قانون منع الجرائم لسنة (1927) وإصدار قانون منع الجرائم الأردني رقم (7) لسنة (1954) النافذ حالياً وقد تم نشره في العدد رقم (1173) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1954/3/1م حيث ان التوقيف الإداري يشكل وسيلة أمن يمكن من خلالها تهدئة الشعور العام وبث الهدوء في نفوس أفراد المجتمع الذين يثورون بفعل الجريمة(العليمات، 2018).

الدراسات السابقة

أ.الدراسات العربية

أجرى (الحسنية، 2006) دراسة هدفت إلى معرفة دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة من وجهة نظر طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الخسائر، تكونت عينة الدراسة من (400) طالبا من طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية و(400) نزيل من نزلاء إصلاحية الخسائر، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الطلبة تتفاوت عن السجناء نحو القيم حيث أن الطلبة يتمسكون بالقيم الاجتماعية أكثر من النزلاء، وأن اتجاهات الطلبة نحو قيمة الأمانة واحترام الجار وحب العمل والولاء الوطني والممتلكات العامة أعلى من اتجاهات النزلاء

وأجرى(الكساسبة، 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل في القانون، وذلك من خلال دراسة وتحليل التشريعات الأردنية ذات الصلة مقارنة بالتشريعات الأخرى، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك بعض النظم الإدارية الحديثة في الإصلاح والتأهيل قد حققت نتائج جيدة في الإصلاح والتأهيل. وأن تطبيق النظم الإدارية الحديثة داخل المؤسسات العقابية لابد أن يوافقه تطبيق بعض النظم القضائية والتي تفتقر إليها المؤسسات العقابية في الأردن.

وهدفت دراسة (شهوان، 2018) إلى التعرف على دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، وتكونت عينة الدراسة من (145) من المختصين في مكافحة الجرائم الالكترونية وغسل الأموال في المؤسسة الأمنية ومكتب النائب العام ووحدة المتابعة الأمنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب الثقافة والوعي الالكتروني من قبل

المواطنين وطبيعة الجرائم الالكترونية من أبرز معوقات مكافحة الجرائم الالكترونية. وأن تشديد العقوبة على الجرائم الالكترونية والتنسيق بين الأجهزة المختصة من أبرز آليات مكافحة الجرائم الالكترونية.

وهدفت دراسة جوزه(2020) إلى استقصاء درجة استفحال ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد النساء من حيث (الحجم، الموقع الجغرافي، طبيعة المتورط فيها(الفاعل، الضحية)، العوامل المساعدة على ذلك)، في الجزائر، خلال انتشار جائحة كورونا، إضافة إلى القيود التي فرضت من حيث الحجر المنزلي وحظر التجوال، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية على اختلاف مكانتها الاجتماعية، الاقتصادية، والصحية كانت ضحية لعنف متعدد الأشكال، بالخصوص الممارس ضدها من قبل الزوج داخل البيت، والذي ترك عليها آثار متعددة الجوانب في كل مناحي حياتها الجسدية منها، النفسية والعقلية، والتي لا يمكن لها تجاوزها إلا بعد مرور سنوات من الزمن.

أما دراسة سنوسي وجلولي (2020) فهدفت إلى التعرف على أهم مؤشرات الدالة على انخفاض الصحة النفسية في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد – 19 والتباعد الاجتماعي واستمرار الحجر الصحي، تكونت عينة الدراسة من (446) شخصا وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات. وقد أظهرت النتائج أن أهم المؤشرات الدالة على انخفاض الصحة النفسية هي الشعور بالخوف من الإصابة بالوباء، والعجز عن حماية أفراد العائلة، وأظهرت النتائج أن مستوى الصحة النفسية في ظل أزمة كورونا منخفض، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصحة النفسية في ظل أزمة كورونا تعزى لمتغير الجنس..

ب.الدراسات الأجنبية

قام ويليمسون (Williamson, 2014) بدراسة هدفت إلى التعرف على التحديات التي تحول دون ضبط مجرمي الإنترنت والقبض عليهم، وذلك بالرغم من تنوع تلك الجرائم، كما تهدف إلى معرفة دور الخبراء في مجال الشبكات المعلوماتية عند البحث عن المجرمين للمعلومات، وتحديد الأدلة التي توجه الاتهام لهم ويستند عليها في القبض عليهم ومحاكمتهم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك قلة في موضوع تحديات ضبط مجرمي الإنترنت، وأن الأبحاث التي أجريت على الموضوع اقتصرت على معرفة التاريخ وكيفية الوصول وتحليل معلومات الحاسب الآلي، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول الكيفية التي يتم بها ضبط مجرمي الإنترنت، والتعمق في اكتشاف المعلومات.

هدفت دراسة هيرمان وآخرون (Herman, et, al, 2015) إلى بحث السلوكيات المجتمعية للوقاية من الأمراض المعدية وعلاقتها بكل من(معرفة الأمراض المعدية، والوقاية من الأمراض المعدية، ومعرفة نمط الحياة النظيف والصحي، ومنع الدافع للأمراض المعدية)، وقد تكونت عينة الدراسة من(200) فرداً ممن يعيشون في القرى التي لديها حالات كثيرة من الأمراض المعدية في مقاطعة ماروس بإندونسيا، وقد أظهرت النتائج أن المعرفة بالوقاية من الأمراض المعدية، واتجاهات الوقاية من الأمراض المعدية تؤثر على سلوك المجتمع للوقاية من الأمراض المعدية، في حين أن دافع الوقاية من الأمراض المعدية لا يؤثر على سلوك الوقاية من الأمراض المعدية، كما أشارت النتائج إلى أن المعرفة بالنظافة والصحة والوقاية من الأمراض المعدية يعد دافعا قوياً لعدم زيادة الإصابة بالأمراض المعدية خاصة السل الرئوي وحمى الضنك والإسهال.

وأجرت شيفيرا وآخرون (SchAfera, et al, 2020) دراسة هدفت إلى تقييم تأثير تفشي فيروس كوفيد على الصحة العقلية والتحقق من مستويات (soc) قبل تفشي المرض على التنبؤ بالتغيرات في الأعراض النفسية المرضية. تكونت عينة الدراسة من (1591)

ممن يتحدثون الألمانية أظهرت النتائج بشكل عام أنه لم يكن هناك تغيير في الأعراض النفسية المرضية. وأن هناك ما نسبته (10%) زيادة ملحوظة سريريا في الأعراض النفسية. أن الصحة النفسية كانت مستقرة لدى معظم المستجيبين تتميز بمستويات منخفضة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الأدب النظري، واختيار منهج الدراسة، وتم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة في إعداد أداة الدراسة. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بأنها الدراسة الأولى – على حد علم الباحث– التي تناولت دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، فلم يسبق وأن طبقت مثل هذه الدراسة على البيئة الأردنية.

المنهجية

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لخدمة أهداف الدراسة، وهذا المنهج يهدف إلى تطبيق المنهج العلمي لأجل وصف ظاهرة أو سلوك أو مشكلة اجتماعية، والتقييم والمقارنة، ولا يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة فقط، وإنما يتعداه إلى التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق عن الظروف القائمة من أجل تطويرها وتحسينها. بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة وارتباطاتها وفقاً لتساؤلات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، والبالغ عددهم (590) عضو هيئة تدريس تقريبا، بحسب إحصائيات موقع جامعة مؤتة الرسمي(أعضاء هيئة التدريس) (https://academics.mutah.edu.jo, 2022)، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (300) عضو هيئة تدريس بنسبة(50%) تقريباً، تم توزيع أداة الدراسة عليهم، تم استرداد (294) استبانة، بفاقد بلغ عددها(4) استبانات، ووجدت (2) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبحت عينة الدراسة الخاضعة للتحليل الإحصائي(294) عضو هيئة تدريس موزعين على كليات الجامعة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة.

الجدول(1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات(الجنس، الخبرة، الرتبة)

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	219	74.49%
	إناث	75	25.51%
	أقل من 5 سنوات	92	31.29%

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الخبرة	من 5 سنوات – 10 سنوات	85	28.91%
	من 11–15 سنة	61	20.75%
	أكثر من 15 سنة	56	19.05%
الرتبة	مدرس	75	25.51%
	أستاذ مساعد	85	28.91%
	أستاذ مشارك	69	23.47%
	أستاذ دكتور	65	22.11%
المجموع		294	100%

أداة الدراسة:

بعد أن تم الإطلاع على الأدب النظري والمتعلق بموضوع الدراسة، ومراجعة الدراسات السابقة التي أجريت حوله، تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة). وتم التأكد من خصائصها السيكومترية على النحو الآتي:

صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة تم استخراج دلالة الصدق المنطقي للأداة(صدق المحكمين)، وذلك باللجوء إلى أسلوب التحكيم من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المتخصصين، فتم توزيع الأداة عليهم، وطلب منهم الحكم على صلاحية الأداة وصلاحية فقراتها في قياس ما وضعت لقياسه، وكان الغرض من التحكيم التحقق من: مدى مناسبة الفقرة، ومدى انتماء الفقرة، ومدى دقة ووضوح الفقرة لغوياً، وإجراء التعديل المقترح في حالة كون الفقرة غير مناسبة. وبعد إجراء التعديلات التي حددها المحكمون، تم توزيع الاستبانة بصيغتها النهائية على أفراد عينة الدراسة.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة بتوزيعها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأصلية، وتكونت من (35) عضو هيئة تدريس، وتم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)، والجدول(2) يبين ذلك.

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجدول(2)

قيم معاملات الثبات باستخدام كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

الأداة	البعد	معامل الثبات	عدد الفقرات
تطبيق قانون منع الجرائم	تطبيق قانون منع الجريمة على مستوى الفرد	12	0.88
	تطبيق قانون منع الجريمة على مستوى الأسرة	8	0.80
	تطبيق قانون منع الجريمة على مستوى المجتمع	10	0.81

يلاحظ من خلال الجدول (2) أن معاملات ثبات الاستقرار والتجانس الخاصة بأداة الدراسة ومجالاتها تعتبر مؤشرات كافية لأغراض إجراء الدراسة، فقد تراوح ما بين(0.80 – 0.88)، وإن معامل الثبات إذا كان أكبر من(60%)، فهو معامل ثبات مقبول، وبناءً على ذلك معاملات الثبات المشار إليها في الجدول (2) أعلى من هذه النسبة ومقبولة لإجراء هذه الدراسة.

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفيّ والتحليليّ، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائيّة (Spss.16)، وذلك على النحو الآتي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة عن السؤال الأول والثاني باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار (ت) للعينات المستقلة لمعرفة دلالة الفروق في تصورات أفراد العينة تبعا للجنس
3. تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق في تصورات أفراد العينة تبعا للخبرة والرتبة ومكان الإقامة.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

عرض النتائج

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على : " ما مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة ؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (3) يبين ذلك:

جدول(3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للكلي والمجالات لمستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
الضغوط على صعيد الفرد	3.43	0.52	3	متوسط
الضغوط على صعيد الأسرة	3.53	0.57	1	متوسط
الانحراف على صعيد المجتمع	3.45	0.58	2	متوسط
الكلي	3.47	0.50	–	متوسط

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة جاء متوسطا وبمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.50)، حيث جاء مجال (تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الأسرة) في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.57)، ثم جاء مجال (تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الفرد) في المرتبة الأخيرة بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.52).

أظهرت نتائج السؤال الأول الذي ينص على: ما مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة ؟ أن مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة جاء متوسطا، حيث جاء مجال (تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى صعيد الأسرة) في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط، ثم جاء مجال (تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى المجتمع) بمستوى متوسط. وجاء في المرتبة الأخيرة مجال (تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الفرد) جاء بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن مستوى تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة كان بدرجة مقبولة حيث طبق قانون منع الجرائم على المستويات الثلاثة . وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الدولة قامت بالتشديد على تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا وذلك للمحافظة على الصحة والسلامة العامة، حيث وظف القانون بشكل ايجابي، حيث منع الاختلاط وألغيت المناسبات الاجتماعية، وحددت حركة المواطنين، خاصة وأن قانون الدفاع قد تم تطبيقه في هذه الظروف الصحية.

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال من مجالات الاستبانة:

1.مجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الفرد

جدول(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة على مستوى الفرد

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يحد قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا من ارتكاب الفرد الجريمة	3.58	.92	متوسط
2	يعد فرض الإقامة الجبرية على الأشخاص المشبوهين وسيلة للحد من الجريمة خلال جائحة كورونا	3.61	.88	متوسط
3	يعرِّض قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا صاحب السوابق للسجن فيحد من تكرار جريمته	3.23	.95	متوسط
4	يضع قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا الشخص الخطر تحت دائرة الضوء والمراقبة مما يحد من ارتكابه للجريمة	3.51	.94	متوسط
5	يحد قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا من تواجد الشخص المشبوه في الأماكن المحظورة	3.12	.98	متوسط
6	يمنح قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا صلاحية للحاكم الإداري في منع الشخص المشبوه الخروج من المنزل في أوقات متأخرة مما يحد من ارتكاب الجريمة	3.47	.98	متوسط
7	ازداد خوف الشخص المشبوه أثناء جائحة كورونا من استدعائه من الحاكم الإداري لوجود جريمة في منطقته مما يحد من ارتكابه للجريمة	3.38	.91	متوسط
8	يعد الشخص المشبوه بأنه عرضة للحبس خلال جائحة كورونا بسبب قانون منع الجرائم من خلال الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري لأي شبهة جنائية	3.50	.98	متوسط

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

9	يعد الشخص صاحب السوابق أكثر المتضررين من قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا لأنه يمنح الحاكم الإداري صلاحية سجنه	3.21	.93	متوسط
10	يسبب قانون منع الجرائم حالة من القلق لدى أصحاب السوابق خلال جائحة كورونا لأنهم هم الأكثر المتأثرين به	3.66	.96	متوسط
11	يزيد قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا من احترام الفرد للقوانين	3.13	.96	متوسط
12	يمثل قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا وسيلة ردع لمن تسول له نفسه في ارتكاب الجريمة	3.15	.95	متوسط
	تطبيق قانون منع الجرائم على صعيد الفرد	3.43	.52	متوسط

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على " يسبب قانون منع الجرائم حالة من القلق لدى أصحاب السوابق خلال جائحة كورونا لأنهم هم الأكثر المتأثرين به" جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.96)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "يحد قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا من تواجد الشخص المشبوه في الأماكن المحظورة" في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (0.98).

2. مجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الأسرة

جدول(5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة على مستوى الأسرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
13	يؤدي قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا إلى الحد من العنف داخل الأسرة	3.60	.78	متوسط
14	تزداد قدرة الأسرة خلال جائحة كورونا على تقديم الشكاوى للحاكم الإداري ضد أحد أفرادها الخطرين لمنعه من ارتكاب الجريمة	3.67	.92	متوسط
15	تمنح جائحة كورونا من خلال قانون منع الجرائم الأسرة إظهار حسن نواياها في معاقبة أحد أفرادها	3.72	.78	مرتفع

16	يمنح قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا ولي الأمر داخل الأسرة متابعة سلوك أبنائه من خلال فرض الكفالة المالية عليه	3.65	.94	متوسط
17	يمنح قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا الأسرة فرصة متابعة أحد أفرادها ممن هم من أصحاب السوابق من خلال فرض الإقامة الجبرية عليه	3.59	.97	متوسط
18	يمكن قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الأسرة من الحد من العنف العشائري بلجوئها إلى الحاكم الإداري في بعض الجرائم	3.05	.96	متوسط
19	يعمل قانون منع الجرائم خلال جائحة كورونا على تماسك الأسرة من خلال محاسبته للشخص المشبوه منها	3.41	.96	متوسط
20	يحمي قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الأسرة من الاعتداء عليها بسبب فعلة أحد أفرادها	3.58	.78	متوسط
تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الأسرة		3.53	.57	متوسط

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن الفقرة رقم (15) والتي تنص على " تمنح جائحة كورونا من خلال قانون منع الجرائم الأسرة إظهار حسن نواياها في معاقبة أحد أفرادها " جاءت في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.78)، بينما جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على " يمكن قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الأسرة من الحد من العنف العشائري بلجوئها إلى الحاكم الإداري في بعض الجرائم " في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري(0.96).

2. مجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى المجتمع

جدول(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة على مستوى المجتمع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
21	يشكل قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا وسيلة آمنة لتهدئة الشعور العام لدى أفراد المجتمع من خلال التوقيف الإداري	3.40	0.85	متوسط

22	يحد قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا من زيادة نسبة الخارجين على القانون الذين يشكلون خطرا على المجتمع	3.57	0.98	متوسط
23	يساعد قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الحاكم الإداري في إتباع إجراءات رادعة بحق الذي يهدد الأمن المجتمعي	3.69	0.95	مرتفع
24	يعمل قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا على بث السلم المجتمعي بين أفراده من خلال الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري في بعض القضايا العشائرية	3.19	0.89	متوسط
25	يحد قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا من تنقل الأشخاص الخطرين في المجتمع ومن لديهم سوابق قضائية	3.41	0.98	متوسط
26	يحافظ قانون منع الجرائم على مصالح المجتمع من خلال ملاحقته لأصحاب الأتاوات أثناء جائحة كورونا	3.58	0.91	متوسط
27	يزداد أفراد المجتمع شعورا بالأمان على ممتلكاتهم من خطر أصحاب السوابق أثناء جائحة كورونا لأنهم متابعون من الحاكم الإداري	3.44	0.93	متوسط
28	يحد قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا من العنف المجتمعي بسبب الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري في منع حدوث جرائم القتل والشرف	3.34	0.93	متوسط
29	يظهر قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الأشخاص أصحاب السوابق للمجتمع على حقيقتهم من خلال تواجدهم اليومي في الإقامة الجبرية	3.36	0.90	متوسط
30	يصبح أفراد المجتمع أثناء جائحة كورونا أكثر شعورا بأن هناك قانون رادع لمن تسول له نفسه ارتكاب الجريمة	3.38	0.89	متوسط
تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى المجتمع		3.45	0.58	متوسط

يلاحظ من خلال الجدول (6) أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على " يساعد قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا الحاكم الإداري في إتباع إجراءات رادعة بحق الذي يهدد الأمن المجتمعي " جاءت في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي(3.69) وانحراف معياري(0.95)، بينما جاءت الفقرة رقم(24) والتي تنص على " يعمل قانون منع الجرائم أثناء جائحة كورونا على بث السلم المجتمعي بين أفراده من خلال الصلاحيات الممنوحة للحاكم الإداري في بعض القضايا العشائرية" في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(3.19) وانحراف معياري(0.89).

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: "ما مستوى دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة؟ للإجابة عن السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample T test)، والجدول(7) يبين ذلك:

جدول(7)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة **(Sample T test) One-** لمستوى دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي(درجة القطع)	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
الفرد	3.43	0.52	3	293	14.95	0.000
الأسرة	3.53	0.57	3	293	16.87	0.000
المجتمع	3.45	0.58	3	293	15.84	0.000
الكلي	3.36	0.34	3	293	18.53	0.000

يلاحظ من خلال الجدول (6) وجود دور لقانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة للكلي (18.53)، وتبين وجود دور لمجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الأسرة كأحد مجالات تطبيق قانون منع الجرائم في الحد من الجريمة، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (16.87)، ووجود دور لمجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى الفرد كأحد مجالات تطبيق قانون منع الجرائم حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (14.95). ووجود دور لمجال تطبيق قانون منع الجرائم على مستوى المجتمع كأحد مجالات تطبيق قانون منع الجرائم حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة(15.84).

وهذا يعني أن تطبيق قانون منع الجرائم في ظل جائحة كورونا قد ظهر تأثيره في الحد من الجريمة وتحولاتها، فنجد أن عدد الجرائم قد قلت نسبيا، مع الإشارة إلى ظهور بعض التحولات في نوع الجرائم، فقد أدت جائحة كورونا إلى ظهور بعض الجرائم التي لم يعرفها المجتمع مسبقا، فقد ظهرت الجرائم الالكترونية بشكل بارز وذلك بسبب اعتماد الأفراد على التسوق الالكتروني نتيجة للإغلاقات التي شهدها المحلات التجارية، فظهرت بعض جرائم النصب والاحتيال عبر بعض المواقع الالكترونية.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة مراعاة الحريات الفردية وحرية التعبير، وأن لا تستخدم القوانين التي تضييق على الحريات إلا في بعض الحالات المحدودة جدا.
2. محاولة إيجاد بدائل حديثة لقانون منع الجرائم، الذي أعطى صلاحيات كبيرة للحاكم الإداري في تقييد الحريات وخاصة لمرتكب الجريمة.
3. اقتصر هذا البحث على دور قانون منع الجرائم دور قانون للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، يمكن إجراء دراسات أخرى تتناول عينات أخرى.

المراجع:

المراجع العربية

البداينة، ذياب؛ والتوايهة، مريم؛ والعوران، حسن، (2010)، العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش لدى طلبة المدارس في المجتمع الأردني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(8)، العدد(2)، ص ص27–49.

البداينة، ذياب، (2011)، أثر مستوى ضبط الذات المنخفض في سلوك المخالفة لدى قائدي المركبات على الطرقات في المجتمع الأردني، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(39)، العدد(3)، ص ص15–48.

بدر، فائقة، (2006)، وجهة الضبط وتوكيد الذات: دراسة مقارنة بين طلاب الجامعة المقيمين في المملكة العربية السعودية وخارجها ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

جوزه، عبدالله، (2020)، العنف الأسري ضد المرأة في زمن جائحة كورونا (كوفيد19 المستجد) وإجراءات الحجر المنزلي وحظ التجوال، تجربة المرأة الجزائرية أنموذجا، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد(4)، العدد(8).

حسان، بيشا، (2020)، الظاهرة الإجرامية وتحولاتها زمن جائحة كورونا، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل، العدد(1).

الحسن، إحسان محمد، (2011)، علم الإجرام، بغداد، العراق، دار الرشيد للتوزيع والنشر.

الحسنية، سعيد، (2006)، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، دراسة مسحية وصفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الحلبي، محمد علي، (2003)، شرح قانون العقوبات الأردني، عمان، الأردن، دار مكتبة البغدادي للنشر والتوزيع.

سنوسي، بومدين؛ وجلولي، زينب، (2020)، الصحة النفسية في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد–19 والتباعد الاجتماعي واستمرار الحجر الصحي، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد(2)، العدد(2).

الشاذلي، فتوح، (2002)، علم الإجرام العام، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.

الشديفات، أمين جابر؛ والرشيدي، منصور عبدالرحمن، (2016)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(43)، الملحق(5).

الشكير، عبد الرحمن، (2020)، الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(36)، العدد(2).

شهوان، وسيم محمد أمين، (2018)، دور المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

العليمات، غالب، (2018)، دراسة في قانون منع الجرائم، موقع سرايا، متوفر عبر الموقع الالكتروني:
https://www.sarayanews.com

الكساسبة، فهد، (2012)، دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل: دراسة مقارنة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد(39)، العدد(2).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2020)، أثر جائحة كورونا في مجالات الصحة والعنف الأسري والاقتصاد في الأردن بحسب النوع الاجتماعي، عمان، الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منصور، عبدالمجيد، (2010)، السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

موقع جامعة مؤتة، (2022)، (أعضاء هيئة التدريس، متوفر عبر الموقع الالكتروني: https://academics.mutah.edu.jo

ب.المراجع الأجنبية

Herman; D, Gufran, D, Yahya, M, Taiyeb, M. (2015): The Community Disease Prevention Behaviors in District Maros South Sulawesi Province, **International Education Studies**, V8 n11, p104-112.

Williamson, T. (2014). Challenges of controlling cyber criminals. , **Journal of Research in Crime and Delinquency**. V 3, Issue 6. PP119-129

Schafera, K & Roxanne, M Schanza, G & Anja, S. (2020). Impact of COVID-19 on Public Mental Health and the Buffering Effect of a Sense of Coherence. https://www.karger.com/Article/PDF/510752

العدد خمسة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"The role of the Crime Prevention Law to reduce crime and its transformations in light of the Corona pandemic from the point of view of the faculty members at Mutah University"

Researcher:

Fayez Al-Jaafareh

Abstract:

The aim of this research is to identify the role of the Crime Prevention Law to reduce crime and its transformations in light of the Corona pandemic from the point of view of the faculty members at Mutah University, and the study sample consisted of (294) faculty members from Mutah University, and it was relied on the descriptive analytical approach, and using The questionnaire is a data collection tool. The results showed that the level of application of the Crime Prevention Law in light of the Corona pandemic from the point of view of the faculty members at Mutah University was average, and the results also showed the existence of a role for the Crime Prevention Law in all its fields in reducing crime and its transformations in light of the Corona pandemic.

Based on the results of the research, the researcher recommended the necessity of taking into account individual freedoms and freedom of expression, and that laws that restrict freedoms should not be used except in some very limited cases. and conduct research on other samples.

Keywords: Role - Law - Crime prevention – Corona**.**